

لا يُعْتَدُ بِأَطْبَىءِ الْمُؤْمِنِينَ



الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (٣٣) لسنة ١٣٧٨ و.د (٢٠١٠ ميلادي)

بيان تقرير بغير الأحكام النافذة بالرقم الوظيفي

اللجنة الشعبية العامة :

- بعد الإطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٣٧٥ ور. بشأن نظام تحصيل المستمرات الشعبية والحان الشعبية ولائحته التنفيذية.

وغيره من القوانين رقم (18) لسنة 1963 مسيحي ، ي شأن البطاقات الشخصية والاحتياط التنفيذية والقرارات الصدرة بمقتضاه .

- وعلى القانون رقم (36) لسنة 1968 ميلادي، بشأن الأحوال المدنية وتعديلاته.

- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ مسيحي ، بشأن مستندات المسفر .

- وعلى الفاتحون رقم (4) لسنة 1990 مسيحي ، بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوصيف .

وعلى القانون رقم (21) لسنة 1369 و.م.ر ، بتقرير بعض الأحكام ب بشأن مراولة الأشطة الاقتصادية والاحتة التنفيذية .

^٢ وعليه الفاتحون رقم (٤) لسنة ١٣٧٥ هـ، بشأن إنشاء مجلس الأمان أبو ظبي.

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1011) لسنة 1991 مسيحي ، بشأن لائحة تنظيم عمل الهيئات الإدارية للنظام الوطني للمعلومات والتوثيق .

- وبناء على ما قررته اللجنة الشعبية العامة في اختفائها العادي الأول لسنة 1378هـ وزر.

卷之三

مادۃ (۱)

يعتبر الرقم الوطني مصدراً للتعرف والتأكد من الهوية الشخصية أملأ جميع معلومات الدولة ولا يجوز لأي جهة من الجهات التابعة لها منح أي وثيقة أو خدمة إلا بعد الحصول على شرطه الوطني؛ وذلك وفقاً للقواعد المعينة فيما بعد:-

أولاً- يبدأ العمل في شأن الحصول على الوثائق المطلوبة بسرعه اعتباراً من تاريخ 1378/06/01 وانتهاءً بـ (2010 ميلادي).

أ. جوازات السفر .





لا يغفر اطيبة بدون
مما مسررت شعرة



الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة

بـ. البطاقات الشخصية .

جـ. إجراءات التسجيل العقاري والشهادات العقارية .

دـ. التقدم للحصول على الوظائف .

هـ. شهادات الحالة الجنائية .

وـ. تسجيل المركبات الآلية .

زـ. خدمات الكهرباء والهاتف .

ثانياً:- يبدأ العمل في شأن الحصول على الخدمات المواردة فيما يلي اعتباراً من تاريخ 1378/10/01 وبر (2010 مسيحي) :-

أـ. القيد بمؤسسات التعليم .

بـ. إجراءات العقود والتوكيلات بجميع أنواعها

جـ. الحصول على نسخ من الأحكام القضائية .

دـ. أنواع مزاولة الأنشطة الاقتصادية .

هـ. تسجيل حالات الولادة والزواج والطلاق بالسجل المدني والحصول على الشهادات الإدارية الخاصة بذلك.

وـ. الحصول على المرتبات بجميع أنواعها .

ثالثاً:- يبدأ العمل في شأن الحصول على الإجراءات المواردة فيما يلي اعتباراً من تاريخ 1379/02/01 وبر (2011 مسيحي) :-

أـ. الإجراءات والعمليات المصرفية بجميع أنواعها .

بـ. الخدمات الضمانية بجميع أنواعها .

جـ. الرخص بجميع أنواعها .

دـ. الحصول على شهادات المؤهلات العلمية .

هـ. الخدمات الصحية المجالية بجميع أنواعها .

مادة (2)

وستنتهي المواطنون الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر سنة بموجب هذا القانون بموجب أحكام المادة (1) من هذا القانون .





الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة

مادة (3)

تلزム جميع القطاعات والجهات التابعة لها بإعداد وتجهيز مراكيز المعلومات والتوثيق التابعة لها بالمعدات والتقنيات اللازمة للربط مع قاعدة البيانات الوطنية الموحدة خلال مدة أقصاها سنتان من تاريخ هذا القرار ، وفقاً للمتطلبات والمواصفات المحددة من الإدارة التنفيذية لمشروع الرقم الوطني والمشروعات المكملة له .

مادة (4)

يجوز للإدارة التنفيذية لمشروع الرقم الوطني تعيين فترة العمل بالبنود الواردة في المادة (1) من هذا القرار إذا ما رأت ضرورة للتمديد لأسباب إدارية أو فنية أدت إلى تأخير صرف الأرقام الوطنية لطلبيها .

مادة (5)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

اللجنة الشعبية العامة



صادر في : 08 شهر
الموافق : 23 - 01 - 2010 ميلادي (2010 ميلادي)
(بموجب رقم 02 لسنة 2010)